

تقرير لجنة المراجعة للجمعية
العامة لشركة (سافكو)
عن العام المالي ٢٠١٨م



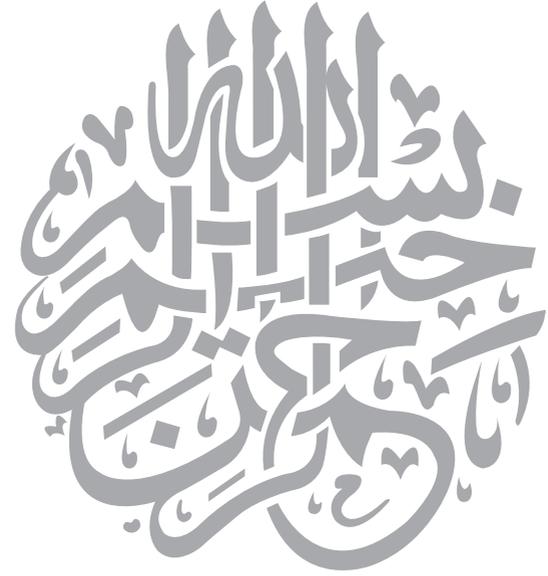
مقدمة

تتمثل أهمية الرقابة في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها المتمثلة في الربحية وتحقيق رسالتها، والتقليل من أية مفاجآت تعترض طريقها، فهي تساعد الإدارة في التعامل مع البيئات الإقتصادية والتنافسية سريعة التغير، والتحول في طلب العملاء وأولوياتهم، وإعادة الهيكلة من أجل النمو المستقبلي، كما أن الرقابة الداخلية ترفع الكفاءة وتقلل من مخاطر خسائر الأصول وتساعد على ضمان الثقة في القوائم المالية والالتزام بالقوانين والتعليمات من خلال عملية التقييم والمتابعة وتصحيح الأداء والكشف عن الانحرافات وتحديد الفرص وإدارة العوائق أمام تحقيق الأهداف فالأنظمة الرقابية تزود الشركة بقوة التوجيه والتكامل والتحفيز وبالتالي فإن الشركات التي تتمتع بإدارة جيدة هي تلك الشركات التي تمتلك أنظمة رقابية فعالة والتي من شأنها أن تعزز قدرتها على تنفيذ إستراتيجياتها، وتُعد لجنة المراجعة هذا التقرير لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين بتصوير عن أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق إختصاصها، والإشارة للأنظمة الرقابية الخارجية والداخلية، ودور اللجنة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها بهذا الشأن.

أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق إختصاصها

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال العام ٢٠١٨م في الوقت المخصص للإجتماعات-المجدولة وغير المجدولة- وما بين الإجتماعات ومن أبرز أمثلة ممارسة اللجنة لإختصاصاتها ما يلي:

- (١) مراجعة وإعتماد خطة عمل لجنة المراجعة.
- (٢) مراجعة وإعتماد خطة المراجعة الداخلية.
- (٣) الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية من خلال دراسة تقاريرها وأهم ملاحظاتها، ومتابعة تنفيذ خطتها السنوية.
- (٤) دراسة القوائم المالية الربعية والسنوية ورفع التوصية لمجلس الإدارة بإعتمادها.



الرقابة الخارجية على الشركة

تخضع الشركة للرقابة من بعض الأطراف الخارجية المستقلة وهي كالتالي:

أولاً: مراجع الحسابات الخارجي

يهدف مراجع الحسابات إلى تزويد أصحاب المصالح برأي عن عدالة المركز المالي للشركة وعدم وجود ملاحظات جوهرية بشأنه، ويرتكز في ذلك على أنظمة الرقابة الداخلية كنقطة إنطلاق عند إعداد برنامج المراجعة، وتحديد الإختبارات التي سيقوم بها، والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات المراجعة، كما أنّ ضعف أو قوة أنظمة الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة، وإنما يحدد أيضاً العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة. ويستمر المراجع في فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية حتى يمكنه من الإلمام بالأساليب والإجراءات التي تستخدمها الشركة، وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. وتكمن أهمية الموضوع في مدى سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها في القوائم المالية، إذ تستمد هذه الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية.

وفي هذا الشأن ووفقاً للعقد المبرم مع مراجع الحسابات الخارجي، فإنه قدم ما يسمى بـ «خطاب الإدارة» والذي يشتمل على ملاحظاته بشأن مواطن الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية - بما فيها الآلية - والملاحظات الأخرى التي إكتشفها أثناء عملية المراجعة والتي تسترعي لفت إنتباه المسؤولين عن الحوكمة. وبناءً على توجيه لجنة المراجعة، تم مناقشة هذا الخطاب عند مناقشة القوائم المالية السنوية بحضور أعلى تمثيل بإدارة الشركة حيث وجهت اللجنة بعمل خطة لتنفيذ توصياته وتابعت - خلال العام - تطورات التنفيذ.

ثانياً: ديوان المراقبة العامة

يهدف ديوان المراقبة العامة لتحقيق الإنضباط المالي ورفع كفاءة أداء الجهات المشمولة برقبته، ويعمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة والمساءلة من خلال إحكام الرقابة المالية على جميع إيرادات

(0) دراسة «خطاب الإدارة» الصادر من مراجع الحسابات الخارجي، ومتابعة تنفيذ توصياته.

(1) متابعة أعمال إدارة المخاطر وإجراءاتها التنفيذية.

(2) إستكمال إجراء المقابلات الشخصية لإختيار الأنسب من المتقدمين لوظيفة المسؤول الأول بإدارة المراجعة الداخلية.

(3) دراسة معايير تقييم عروض خدمات مراجعي الحسابات القانونيين.

(4) دراسة عروض مراجعي الحسابات والتوصية بتعيين مراجع حسابات خارجي مستقل.

(5) مراجعة التعديلات المقترحة على لائحة عمل (ميثاق) لجنة المراجعة.

(6) متابعة إنعكاس جدول الصلاحيات على الأنظمة الآلية بالشركة.

(7) مراجعة التعديلات المقترحة على النظام الأساس للشركة.

(8) متابعة مدى إتزام الشركة بمتطلبات المركز السعودي لكفاءة الطاقة.

(9) متابعة مدى إستعداد الشركة للوفاء بمتطلبات أحد معايير التحول للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالي (معياري 16).

(10) مراجعة تقارير ديوان المراقبة العامة ومدى كفاية ردود إدارة الشركة عليها.

(11) مراجعة تقرير الإمتثال.

(12) مراجعة إطار العلاقة التعاقدية بين سافكو والجهات الأخرى.

(13) مراجعة الهيكل التنظيمي لمشروع تكامل مع شركة البيروني.

(14) مراجعة تحديث السياسات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي رقم 9، 10، و 16.

الدولة ومصروفاتها ومراقبة كافة الأموال المنقولة والثابتة والتحقق من حسن إستعمالها والمحافظة عليها، وكذلك التأكد من إستخدام تلك الجهات لمواردها بكفاءة وإقتصادية وفعالية لبلوغ الأهداف المرسومة لها بنجاح.

وخلال العام أصدر الديوان للشركة تقارير وخطابات، وإستجابة لها قامت اللجنة بدراسة تقارير وملاحظات ديوان المراقبة العامة التي أصدرها عن نشاط وأداء العمليات بالشركة وذلك للتأكد من صحتها ومراجعة ردود الشركة على تلك الملاحظات للتأكد من مدى كفايتها.

ثالثاً: شركة سابك

تهدف المراجعة التي تخضع لها شركة سافكو من قبل إدارة المراجعة الداخلية بشركة سابك إلى تقديم تأكيدات موضوعية ومستقلة تهدف لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات الشركة بما يساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والحكومة.

وخلال العام أصدرت شركة سابك للشركة تقريراً عن مراجعتها، وإستجابة لذلك التقرير تمت دراسة جميع ملاحظات سابك والتأكد من صحتها ومن ثم العمل عليها، حيث تم إقفال معظمها.

أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها

إن الإجراءات الرقابية الداخلية الفعالة تلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وطمأنة أصحاب المصالح، وإن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية والتأكد من مدى سلامة تطبيقه. يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر الإمتثال وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة، ويقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محددة. إن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها، كما أن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة في الشركة يعتبر من الأمور الهامة ويهدف لإكتشاف مواطن الضعف فيها ومن ثمّ تسليط عملية المراجعة على هذه

المواطن وتلافي مواطن القوة، وتتمثل أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة في الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والمقاييس المتبناة من قبل الشركة من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية في الشركة، وفيما يلي بيان بأبرز الأنظمة الرقابية الموجودة بالشركة وتقييم اللجنة لها:

أولاً: وجود لجنة لإدارة المخاطر

يوجد بالشركة لجنة إدارية داخلية تُعنى بإدارة المخاطر، حيث إعتد المجلس سياسة إدارة المخاطر وإدارة استمرارية العمل، في حين إعتدت إدارة الشركة ميثاق تلك اللجنة الإدارية وإطار عملها وإجراءاتها. تعمل هذه اللجنة على تحديد وتحليل المخاطر الإستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، ومخاطر الإمتثال ووضع الخطط المناسبة لإدارة تلك المخاطر بما يساعد الشركة على تحقيق أهدافها.

أشرفت لجنة المراجعة خلال إجتماعاتها على سجل المخاطر ومنهجية العمل والتغير في مستوى المخاطر، حيث وجهت اللجنة بتعديل ميثاق لجنة إدارة المخاطر وإضافة بعض المخاطر لسجل المخاطر وتعديل بعض جزئياته، ثم أوصت المجلس بالموافقة على ذلك السجل.

ثانياً: وجود إتفاقيات تعزز الجانب الرقابي بالشركة

يوجد بالشركة عدد من الإتفاقيات التي تعزز الجانب الرقابي بالشركة ومنها الإتفاقية القانونية المبرمة بين شركة سافكو وشركة سابك والتي يتم بموجبها تقديم خدمات منها تدريب الإمتثال، إجراء تقييم لمخاطر الإمتثال بشكل دوري وإعداد التقارير ذات الصلة، وإجراء التحقيقات، وخدمات التقاضي، وإعداد مسودة للعقود مع الأطراف الخارجية ومراجعتها، والإجابة على الإستفسارات.

إستعرضت لجنة المراجعة تقرير الإمتثال وناقشت كفاية محتواه ووجهت بأن يعرض عليها بشكل ربع سنوي. وبموجب هذا العقد تم تقديم تدريب لموظفي الشركة حول تعزيز الإمتثال والتأكيد على دور ومسؤولية كل موظف في الحفاظ على أصول الشركة كما تمت الإستفادة من خدمات مراجعة العقود والتقاضي والإجابة على الإستفسارات ذات الصلة.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي

يوجد بالشركة هيكل تنظيمي يتم من خلاله تحقيق الرقابة الداخلية من الجانب المحاسبي والإداري من خلال توزيع الصلاحيات والمسؤوليات.

إستعرضت اللجنة خلال إجتماعاتها الهيكل التنظيمي للشركة والتغييرات المقترحة عليه بعد مشروع تكامل مع شركة البيروني من ناحية ملاءمة خطوط التقارير، وكفاية الموظفين ومستويات الخبرة، ووضوح تفويض السلطات والمسؤوليات، حيث رأت اللجنة بأن الهيكل التنظيمي بالشركة ينظم العلاقات الإدارية ويعكس متطلبات الحوكمة ويتناسب مع حجم عمليات الشركة.

رابعاً: جدول الصلاحيات

يوجد بالشركة جدول صلاحيات ينظم الصلاحيات والمسؤوليات.

وجهت اللجنة إدارة الشركة بضرورة إنعكاس جدول الصلاحيات على الأنظمة الآتية بالشركة، وتابعت اللجنة تنفيذ ذلك.

خامساً: النظم الآتية

يوجد بالشركة نظام (SAP) وهو أحد أفضل أنظمة إدارة موارد الشركات، حيث يشتمل هذا النظام على مجموعة من البرامج (التطبيقات) التي تغطي جوانب منها المحاسبة المالية، التحكم، الخزينة، الموارد البشرية، المبيعات والتوزيع، إدارة المواد، الصيانة الوقائية، التخطيط والإنتاج، إدارة الجودة، خدمة العميل، أنظمة المشاريع، إدارة علاقات العملاء، إدارة الإمدادات.

إن إستخدام هذا النظام يحقق العديد من المزايا أهمها مركزية البيانات، والرقابة المحاسبية السليمة على موارد المنشأة وحماية أصولها من خلال الفصل الملائم بين المهام والصلاحيات، والرقابة على المدخلات، ومعالجة العمليات، والمساهمة بعرض النتائج وإعداد التقارير التي تطلبها الإدارة بالوقت المطلوب. وبالتالي تسهم بشكل واضح في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة.

عند مناقشة اللجنة خطة مراجع الحسابات، أكدت على ضرورة أن تغطي خطته مراجعة الأنظمة الآتية ليرتباط فعالية الأنظمة الآتية بصحة وسلامة المعلومات المالية التي تنعكس بالقوائم المالية.

إضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن تحقيق الأهداف المرجوة من أي نظام آلي يرتبط بتدريب كافة مستخدميه.

سادساً: السياسات والإجراءات

يوجد بالشركة عدد كبير من السياسات والإجراءات التي تغطي مختلف الجوانب الإدارية، والمالية، والتشغيلية، والحوكمة، وقواعد السلوك المهني والتي تحقق أهداف الشركة من خلال الإلتزام بها.

وقد ظهر للجنة كفاية السياسات والإجراءات والأنظمة والتعليمات المعمول بها في الشركة وسلامة تطبيقها.

سابعاً: وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة

تتولى إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام الشركة وعاملها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الشركة وإجراءاتها.

وقد أشرفت لجنة المراجعة على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، ودرست تقاريرها وأهم ملاحظاتها، وتابعت تنفيذ خطتها السنوية.

ثامناً: وجود آليات للإبلاغ عن الممارسات المخالفة

توجد بالشركة آليات متعددة للإبلاغ عن الممارسات المخالفة، ويُنصح للمبلغ إخفاء هويته وتتعهد الشركة - من خلال سياسات مكتوبة - بعدم تتبع المبلغين في حال لم يرغبوا بالكشف عن هوياتهم. ويمكن الإبلاغ عن أي ممارسة مخالفة أو شكوك وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - الإبلاغ عن حالات السرقة والغش والتدليس والتزوير والرشوة ومخالفات الأنظمة والقوانين وإساءة إستخدام ممتلكات الشركة وأصولها.

وترى اللجنة كفاية آليات الإبلاغ عن الممارسات المخالفة.

نتائج تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

بناءً على ما قدمته إدارة الشركة، وإدارة المراجعة الداخلية بالشركة، ومراجع الحسابات الخارجي، وبعد الإطلاع على تقارير ديوان المراقبة العامة وإشراف اللجنة على إدارة المخاطر وتقرير الإمتثال، فإنه لم يتضح للجنة وجود ضعف جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

للاتصال بنا:

شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو)

ص.ب ١١٠٤٤

مدينة الجبيل الصناعية ٣١٩٦١

هاتف : ٣٤٠٦٦٦١ (١٣)

فاكس : ٣٤١٢٣٦٧ (١٣)

البريد الإلكتروني: InvestorRelations@safco.sabic.com